



القرار: عدد 392  
تاريخ القرار: 17 أكتوبر 2023

تلويث أهالي هذا القراء  
لكلية هامة في عيادة  
باتج ١٩  
٢٠٢٣ / ٥

Nath Pollo Kedha

بتاريخ 17 أكتوبر 2023 أصدر رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات، القرار 392 في مادة التدابير الوقية المنصوص  
عليها بالفقرة الأولى من الفصل 73 من مجلة الاتصالات بين:

المدعية: شركة "أوريدو تونس" في شخص ممثلها القانوني.

مقرها: حدائق البحيرة ضفاف البحيرة تونس 1053.

من جهة

المدعى عليه: شركة أورونج تونس في شخص ممثلها القانوني.

مقرها: عمارة أورونج شارع الشيخ محمد الفاضل بن عاشور المركز العمراني الشمالي تونس 1003.

من جهة أخرى

### موضوع الدعوى

حيث تعرض شركة "أوريدو تونس" بموجب عريضة في التدابير الوقية مقدمة إلى مكتب الضبط بالهيئة  
الوطنية للاتصالات بتاريخ 18 سبتمبر 2023 والتي تم تضمينها لديها تحت عدد 392 قيام شركة أورونج تونس  
باشهار عرض فيكس بوكس على صفحتها الرسمية للتواصل الاجتماعي فايسبوك معلنة ضمن الصورة الإشهارية  
لهذا العرض أن لديها أقوى Internet illimité بشهادة التوانسة معتبرة أن المدعى عليه قد قيمت نفسها بنفسها  
دون الرجوع إلى الهيئة الوطنية للاتصالات وأن في ذلك تدخلا غير مبرر في صلاحيات الهيئة ومغالطة لمستملك وأ  
تأثيرا على حرية اختياره لشغل شبكة الاتصالات و ذلك ما يبرز حسب ادعائها سوء نية المطلوبة كل ذلك دون  
الاستناد إلى معطيات صادرة عن الهيئة. و ملاحظة تماديها و اصرارها على مخالفة قرارات الهيئة . كما تدعي  
العارض وجود ضرر ثابت لمصالحها والتي بانت مهددة تهديدا جديا و أن استمرار خصيمتها في المخالفة موضوع  
التظلم من شأنه أن يجعل تدارك الضرر و تفاديه من المسائل المستحبة و انتهت إلى طلب التدخل العاجل  
والفوري لرئيس الهيئة الوطنية للاتصالات لمنع تفاقم الضرر الذي يبقى الملاذ القانوني الذي أتاحه الفصل 73 من  
مجلة الاتصالات لها و الذي يمنحه صلاحية اتخاذ قرار بالإيقاف الفوري للممارسات المتظلم منها إلى حين البت في  
القضية الأصلية و ذلك تفاديا لحصول مزيد الأضرار التي قد يصعب تداركها.

## مُؤيدات الداعوى

حيث قدمت المدعية تأييدها لدعواها نسخة مطابقة للأصل من محضر معاينة محرر من طرف عدل التنفيذ الأستاذ فهد المؤذن حسب رقمه عدد 39780 المؤرخ في 05 سبتمبر 2023 تضمن معاينة لصورة اشهارية للعرض الترويجي فيكس بوكس منشورة على الصفحة الرسمية للتواصل الاجتماعي فايسبوك لشركة أورونج تونس موثقة بمقططف شاشة يحمل ختمه وامضاءه تتضمن حرفيا:

-أقوى internet illimité « fixbox بشهادة التونسية . »

-الـ fixbox internet illimité في الدار بشهادة التونسية و ما زلنا مواصلين

-تمتع ب10 fix box M ب 43.900 دينار في الشهر

-أكثر معلومات من هوني <https://onelink.to/fixbox>

## رد المدعى عليها

حيث تمسكت المدعى عليها في جوابها على مطلب التدابير الوقتية الوارد على الهيئة ضمن مكتوبها المؤرخ في 25 سبتمبر 2023 بأن نص الجملة الاشهارية جاء على لسان الحرفاء المشتركين في خدمة الفيكس بوكس وليس اسقاطا من شركة أورونج تونس وأنه تم اختيار خدمة الفيكس بوكس منتوجا للعام من قبل الهيأكل التجارية المقيمة لخدمات الاتصالات المسداة بوجه عام و طبيعي جدا أن يصاحب نجاح المنتوج رضا الحرفاء وشهادات في هذا الصدد كما اعتبرت أن جميع المشغلين يتعاملون مع هيأكل تقييم لإبراز أهم منتوجاتهم و تثمين خدماتهم كما يتم اشهار مخرجات عملية التقييم المقارن وأن ذلك ما دأبت الضد على فعله بخصوص عديد الخدمات المسداة من قبلها كما ذكرت وجود اشهارات صادرة عن المدعية تصنف نفسها الأولى في اداء بعض الخدمات واعتبرت أن ذلك التقييم تجاري بحت يخضع لحملة سبر لرأء الحرفاء لا غير حيث يتم اعتماد هيأكل خارجية يعني لها مهمة تقييم خدمة ما بطريقة مقارنة ثم يتم نشر النتائج في اطار حملة تثمين للخدمة وانتهت الى أن ما ذهبت اليه الضد صلب عريضتها مغالاة لا أساس لها من الصحة وتحميل أشياء ما لا تحتمل حيث لا تتدخل الهيئة في تقييم مدى رضا الحريف من الخدمة المسداة له خاصة اذا ما عبر عن رضاها طالبة رفض المطلب لعدم وجاهة القيام وخروجه عن أنظار الهيئة.

## الاجراءات

بعد الاطلاع على مجلة الاتصالات الصادرة بمقتضى القانون عدد 01 لسنة 2001 المؤرخ في 15 جانفي 2001، المنقح والمتمم بالقانون عدد 46 لسنة 2002 المؤرخ في 7 ماي 2002 وبالقانون عدد 01 لسنة 2008 المؤرخ في 8 جانفي 2008 وبالقانون عدد 10 لسنة 2013 المؤرخ في 12 أفريل 2013.

وبعد الاطلاع على الأمر عدد 3026 لسنة 2008 المؤرخ في 15 سبتمبر 2008 والمتعلق بضبط الشروط العامة لاستغلال الشبكات العمومية للاتصالات وشبكات النفاذ المنقح والمتمم بالأمر عدد 53 لسنة 2014 المؤرخ في 10 جانفي 2014 والأمر عدد 912 المؤرخ في 17 أوت 2017.

وبعد الاطلاع على قرار الهيئة الوطنية للاتصالات عدد 54 لسنة 2014 والمؤرخ في 11 جوان 2014 و المتعلق بالصادقة على طريقة تحديد تعريفات عروض خدمات التفصيل الموجهة للعموم وإجراءات الموافقة عليها، المنقح والمتمم بالقرار عدد 09 الصادر في 12 افريل 2017 والقرار عدد 17 الصادر في 20 ديسمبر 2017 والقرار عدد 05 الصادر في 17 اوت 2018 والقرار عدد 14 الصادر في 02 نوفمبر 2022.

وبعد الاطلاع على قرار الهيئة عدد 10 لسنة 2017 المؤرخ في 24 افريل 2017 المتعلق بقواعد اشهار التعريفات وشروط بيع خدمات الاتصالات وخدمات المحتوى لمشغلي الاتصالات ولمزودي خدمات الانترنت و الخدمات ذات القيمة المضافة.

وبعد الاطلاع على مطلب التدابير الوقية المقدم من طرف شركة "أوريديو تونس" بتاريخ 18 سبتمبر 2023، والمتضمن طلما إلزام شركة أورونج تونس بالإيقاف الفوري للممارسات المتظلم منها والمتمثلة في نشر صورة إشهارية تتضمن تقييمات لجودة خدمات الانترنت التي تسديها من شأنه التأثير على المستهلك.

وبعد الاطلاع على المراسلة الصادرة عن الهيئة الوطنية للاتصالات بتاريخ 21 سبتمبر 2023 والتي وجه بمقتضاهما نسخة من مطلب التدابير الوقية إلى شركة أورونج تونس لتمكينها من تقديم ردودها حول القضية المرفوعة ضدها.

وبعد الاطلاع على جواب شركة أورونج تونس المضمون صلب مكتوبها الوارد على مكتب الضبط بالهيئة في 25 سبتمبر 2023.

### من حيث الشكل

حيث استوفى المطلب شروطه الشكلية المنصوص عليها بالفصل 73 من مجلة الاتصالات واتجه قبوله من هذه الناحية.

### من حيث الأصل

حيث يهدف المطلب الراهن إلى طلب إلزام شركة أورونج تونس بالإيقاف الفوري للحملة الإشهارية التي تعتمد其ا في تسويق العرض التجاري "فيكس بوكس" القائمة على تقييم لجودة خدمات الانترنت التي تسديها من خلال استعمالها لعبارة أقوى internet illimité بشهادة التونسية ومازالتنا مواصلين

وحيث ثبتت من خلال محضر المعاينة سند الدعوى أن شركة المطلوبة قامت فعلا بحملة إشهارية عبر صفحتها الرسمية للتواصل الاجتماعي فايسبوك للترويج لعرضها التجاري "فيكس بوكس" تدعى من خلالها امتلاك أقوى internet illimité بشهادة التونسية fixbox .



وحيث لم تتف الشرکة المطلوبه ما نسب اليها بخصوص اعتمادها للحملة الاشهاریة موضوع التظلم متمسکة بأن نص الجملة الاشهاریة جاء على لسان حرفائهم باعتبار أن عرضها التجاري حظي برتبة منتوج العام من قبل المهاكل التجاریة التي تقيم خدمات الاتصالات وبأن خصیمته تعتمد نفس الأسلوب في تسويق عروضها.

وحيث يخضع توفير خدمات الاتصالات الى جملة من الالتزامات المحمولة على المشغلين والرامية الى ضمان استيفاء متطلبات الجودة وفقا للمعايير المعمول بها وطنياً ودولياً في هذا المجال.

وحيث ألزم المشرع في هذا الاطار جميع مشغلي الشبکات العمومیة بضرورة وضع كامل المعلومات التقنية والعملیة لكل شبکة على ذمة الهيئة الوطنية للاتصالات اعمالاً لمقتضیات الفصل 26 من مجلة الاتصالات وذلك بغرض دراستها وتقييمها و السعي لتطويرها وفق المقاييس الوطنية و العالمية المحددة في میدان الاتصالات .

وحيث أسنده كذلك الفصل 63 من مجلة الاتصالات للهيئة الوطنية للاتصالات صلاحیة مراقبة احترام الالتزامات الناتجة عن الاحکام التشريعیة والتربییة في میدان الاتصالات بما فیها تلك المتعلقة بمؤشرات وطرق تقييم جودة شبکات.

وحيث وعلاوة على ما سبق بيانيه فقد حدد الفصل 67 من مجلة الاتصالات أيضاً مرجع نظر الهيئة في مادة فض النزاعات ومن بينها البت الدعاوى المتعلقة بـ "خدمات الاتصالات" التي وردت في صيغة الاطلاق وهو ما يشمل بالضرورة الجانب المتعلق بجودة تلك الخدمات ومدى استجابة شبکات المشغلين للمعايير التقنية والفنية المطلوبه في میدان الاتصالات.

وحيث وزيادة على ذلك فقد اقتضت أحكام الفقرة ب من الفصل 5 من الأمر عدد 3026 لسنة 2008 المؤرخ في 15 سبتمبر 2008 والمتعلق بضبط الشروط العامة لاستغلال الشبکات العمومیة للاتصالات وشبکات النفاذ، أن يلتزم المشغلين بوضع الأجهزة وباتخاذ الإجراءات الضرورية للحفاظ على مستوى ومؤشرات جودة الخدمات المنصوص عليها في المعايير المعمول بها وطنياً ودولياً، وخاصة فيما يتعلق بنسب الجاهزية ونسب الأخطاء وإجراء قياسات مستوى مؤشرات جودة الخدمات، التي تحددها الهيئة الوطنية للاتصالات كما تتولى هذه الأخيرة ضبط طرق وضع نتائج هذه القياسات على ذمة العموم".

وحيث ومواصلة لما سبق فقد ضبط قرار الهيئة الوطنية للاتصالات عدد 12/2017 المؤرخ في 08 ماي 2017 مؤشرات جودة خدمات شبکات الهاتف الجوال وبروتوكول قياسها وبروتوكول تقييم التغطیة الرادیویة وطرق نشر خرائط التغطیة بالإضافة إلى الالتزامات العامة لمشغلي الشبکات العمومیة للاتصالات ومشغلي شبکات الافتراضیة في مادة جودة الخدمة.

وحيث يستخلص من جملة الأحكام القانونية والترتيبية السابق الالامع إليها أن مراقبة جودة الخدمات وتقييم أداء شبكات الاتصالات من الاختصاصات الحصرية المسندة للهيئة الوطنية للاتصالات.

وحيث و استنادا إلى ما سبق فإن ما بررت الشركة المطلوبة أحقيتها في اعتماد وسيلة اشهارية تروج لأفضلية خدمة الانترنت التي تسدلها لكونها حظيت بتسمية منتوج العام من قبل هيكل تعنى بتقييم خدمات الاتصالات كان في غير طرقه ضرورة أن المشرع أفرد الهيئة الوطنية للاتصالات بهذا الاختصاص لا سيما وأن عبارة "أقوى internet illimité" لا تنفصل في مدلولها عن تقييم أداء الشبكة الذي يعتبر محورا من محاور مراقبة جودة خدمات الاتصالات التي تختص بها الهيئة .

وحيث وفي غياب أي معطيات رسمية صادرة عن الهيئة الوطنية للاتصالات تتعلق بتقييم جودة خدمة العرض التجاري "فيكس بوكس" التابع لـ"ورنج تونس" و تؤيد ما جاء في المعلقة الاشهارية المتظلم منها، فإن اعتماد المطلوبة على تلك الحملة للترويج لأفضلية عرضها أضحت في غير طريقه ومتناهيا مع النصوص القانونية المنظمة لدور الهيئة ومع مبادي المنافسة التزمه فضلا عما تنسم به من تأثير على المستهلك والمساس بحقه في حرية اختيار مزود خدمات الاتصالات حسب مجال التغطية لكل خدمة الذي كرسه الفصل 3 من مجلة الاتصالات.

وحيث أنه لا جدال في أن هذه الممارسة تمكّن المدعى عليها من امتياز تنافسي يخوّل لها إغراء الحرفاء واستقطابهم دون وجه حق الأمر الذي قد يتسبب للعارضه في نتائج يصعب تداركه لما يمكن أن ينجر عنها من انعكاسات سلبية على وضعيتها في السوق في حال تواصل تلك الممارسة.

وحيث يستخلص مما سبق أن مطلب شركة "أوريديو تونس" الرامي إلى إيقاف الممارسة موضوع التظلم كان مبررا وحرى بالقبول.

### ولهذه الأسباب

وعملاء بمقتضيات الفصل 73 من مجلة الاتصالات، قررنا نحن محمد الطاهر ميساوي رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات، إلزام المدعى علمها بالسحب الفوري لجميع الوسائل الإشهارية المتظلم منها والمتعلقة بتقييم جودة الخدمة المتضمنة لعبارة أقوى Internet illimité بشهادة التونسية المرافقة للعرض التجاري "فيكس بوكس".

رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات

محمد الطاهر ميساوي

